


Hotmail

New | Reply | Reply all | Forward | Delete | Mark as ▼ | Move to ▼ | Categories ▼ |  

Options ▼  ▼

Inbox

Folders

- Junk
- Drafts (5)
- Sent
- Deleted (9)
- Received Messages (3)
- New folder

Quick views

- Flagged
- Office docs
- Photos
- New category

Messenger

2 invitations

Search contacts

No friends are online.

Sign out of Messenger

- Home
- Contacts
- Calendar



إعادة هيكلة نظام الدولة المصرية أولوية ضرورية للإصلاح ونهضة الوطن

Back to messages |  

Mohammad Salem

5/28/2011

To: القوات المسلحة المصرية, mod@afmic.gov.eg

Reply ☐

From: **Mohammad Salem** (mszsalem@hotmail.com)

Sent: Saturday, May 28, 2011 3:09:16 AM

To: القوات المسلحة المصرية (mmc@afmic.gov.eg); mod@afmic.gov.eg

١. تعددت في الآونة الأخيرة إقتراحات متباينة للسيد الدكتور رئيس الوزراء ولبعض السادة الوزراء الحاليين وكذا لبعض الرموز العامة التي تولت مواقع المسؤولية الوطنية في فتراتٍ ماضية تتناول رؤىً كثيرة **لكيفية إدارة شئون الوطن عَبْرَ مؤسساته المختلفة**. وقد تباينت هذه الإقتراحات بين طرفي النقيض فيما يخص هذه المؤسسات حيث تراوحت ما بين **الإلغاء والإستحداث للكثير من هذه المؤسسات**.

٢. كشفت هذه الإقتراحات عن **مواطن عديدة للخلل في الهيكل الأساسي لنظام الدولة المصرية** كانت ومازالت واضحة لكل ذى بصر وبصيرة وتسببت في إحداث الجانب الأكبر من الدمار والخراب الذي حاق بالوطن على مدار العقود الست الماضية رغم الدعوات الوطنية المخلصة للتغيير والإصلاح التي تم تجاهلها بل ومحاربتها بعنفٍ لا يناسب مجابهة الفكر بالفكر وصولاً إلى الحقيقة أو إلى طريق الإصلاح.

٣. كشفت هذه الإقتراحات أيضاً عن **قصورٍ شديد في الرؤى المُقترحة لوسائل التغيير والإصلاح** الهادفة إلى إنقاذ الوطن من عثرته الحالية التي لا تعدو - رغم كل التهويل في حداثها والإستعظام من شأنها - أن تكون كبوة مؤقتة وعثرة طارئة سيتعافى منها الوطن قريباً إن شاء الله. ويمكن إرجاع هذا القصور في تحديد طريق الإصلاح إلى أسبابٍ كثيرة يطول شرحها وليس هذا مجال الإفاضة فيها ولكن يكفي القول بأن السبب الرئيسي الكامن وراء هذا القصور هو **النظرة الجزئية في تحديد وسائل التغيير والإصلاح والنهضة** التي يحلم بها كل وطني مخلص ومُحب لوطنه حيث تطرح كل رؤية إقتراحاً يتناول جانباً واحداً فقط من جوانب هذا الإصلاح إما بإقتراح إلغاء أو إستحداث أحد إدارات أو هيئات أو مؤسسات الدولة دونما إعتبار لعلاقة ذلك ببقية مكوناتها التي يجب أن تعمل جميعها سوياً بتوافق تام ضمن **نظام كامل وشامل ومتوافق يلتزم بواجب تحقيق الأهداف العليا للوطن** ويلتزم بمسؤولية إتباع **الوسائل المحددة والمتفق عليها والمقررة من قِبَل الخبراء والعلماء والمتخصصين** في كل شأن من شئون هذا النظام بإعتبارها أصح الوسائل المناسبة لظروف الوطن وأفضلها لتحقيق نهضته وتقدمه.

٤. يمثل **النظام المُقترح لهيكل الدولة المصرية** الوارد بصورة مُجملة في السطور القادمة - رغم مرور ما يقرب من ثمانية وعشرين عاماً على إقتراحه والذي جاءت إشارات عديدة وعابرة إليه في بعض الرسائل السابقة المرسلة خلال الشهور الثلاثة الماضية إلى القوات المسلحة المصرية بإعتبارها الجهة المسؤولة عن إدارة شئون الوطن حالياً - مثالا قد يُفيد في محاولة تحديد ملامح النظام الإدارى والسياسى والإقتصادى والإجتماعى - وغيرها من الملامح - الجديدة لمصر في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها والتي سوف يترتب عليها تحديد مصيرها لعقودٍ وربما لقرون قادمة. وإنني إذ أتقدم بهذا التصوّر لما يجب أن يكون عليه الوطن في المرحلة المقبلة فيما يخص بنيانه الهيكلى مُمثلاً في مؤسساته المختلفة فإننى أرجو أن يكون ذا فائدة من أجل مصر .. الوطن كما نريدها ونحلم بها جميعاً. والله الموفق.

نظام الدولة

محمد سعد زغلول سالم

الأحد ٢٠ نوفمبر ١٩٨٣

مؤسسات الدولة

أولاً : مجلس الدولة

١. رئيس الدولة

٢. رئيس مجلس القضاء

٣. رئيس مجلس الرقابة القومية

٤. رئيس مجلس الأمن القومى

٥. رئيس مجلس البنك المصرى

٦. رئيس مجلس الشورى

٧. رئيس مجلس الشعب

٨. رئيس مجلس الوزراء

٩. رئيس مجلس الإعلام.

ثانياً : مجلس الرقابة القومية

١. هيئة الرقابة الإدارية.

٢. هيئة الرقابة المالية.

٣. هيئة الشكاوى والمظالم.

٤. هيئة التوظيف والوظائف العامة المصرية.

ثالثاً : مجلس القضاء

أ. هيئة القضاء

ب. هيئة الإدعاء (النيابة)

ت. هيئة الدفاع (المحاماة)

ث. هيئة الشرطة.

أ. هيئة القضاء

١. مجلس القضاء الشرعى

٢. مجلس القضاء الإدارى

٣. مجلس القضاء الدستورى

٤. مجلس القضاء المدنى

٥. مجلس القضاء الجنائى

٦. مجلس القضاء التجارى

٧. مجلس القضاء الدولى

٨. مجلس القضاء العسكرى.

ب. هيئة الإدعاء (النيابة)

مساعد نيابة. معاون نيابة. وكيل نيابة. مدير نيابة. رئيس نيابة.

ج. هيئة الدفاع (المحاماة)

مساعد دفاع. معاون دفاع. وكيل دفاع. مدير دفاع. رئيس دفاع.

ح. هيئة الشرطة

ملازم. ملازم أول. نقيب. رائد. مقدم. عقيد. عميد. لواء.

رابعاً : مجلس الأمن القومى

١. هيئة الأمن القومى الخارجى

٢. هيئة الأمن القومى الداخلى

٣. وزارة الدفاع والإنتاج الحربى.

خامساً : مجلس البنك المصرى

١. هيئة الموازنة المصرية العامة.

٢. هيئة الإيرادات المصرية العامة.

حساب هيئة قناة السويس. حساب هيئات البترول والغاز والثروات المعدنية. حساب هيئة الضرائب. حساب هيئة الجمارك. حساب جريدة الوقائع المصرية. حساب هيئات الآثار والمتاحف والحدائق العامة. حسابات هيئة الكهرباء والطاقة. حساب هيئة المياه والصرف الصحى. غيرها من الإيرادات العامة.

٣. هيئة المصروفات المصرية العامة.

حساب المرتبات والمعاشات. حساب المصروفات.

٤. هيئة الحسابات الفردية الخاصة.

٥. هيئة الحسابات التجارية الخاصة.

٦. هيئة المعاملات التجارية.

سادسا : مجلس الشورى

لجنة الزراعة. لجنة الصناعة. لجنة الثروة الحيوانية. لجنة التربية والتعليم. لجنة الأمن القومى. لجنة البحث العلمى والتكنولوجيا. لجنة السياحة. لجنة الصحة. لجنة البيئة. لجنة الإقتصاد. لجنة الإسكان والتعمير. لجنة التخطيط. لجنة المياه والصرف الصحى. لجنة الكهرباء والطاقة. لجنة المرافق والخدمات.

سابعا : مجلس الشعب

لجنة الزراعة. لجنة الصناعة. لجنة الثروة الحيوانية. لجنة التربية والتعليم. لجنة الأمن القومى. لجنة البحث العلمى والتكنولوجيا. لجنة السياحة. لجنة الصحة. لجنة البيئة. لجنة الإقتصاد. لجنة الإسكان والتعمير. لجنة التخطيط. لجنة المياه والصرف الصحى. لجنة الكهرباء والطاقة. لجنة المرافق والخدمات.

ثامناً : مجلس الوزراء

وزارة التربية والتعليم. وزارة البحث العلمى والتكنولوجيا. وزارة الشؤون الإجتماعية. وزارة الصحة. وزارة الإسكان والتعمير. وزارة الزراعة. وزارة الثروة الحيوانية. وزارة الصناعة. وزارة السياحة. وزارة البيئة. وزارة الإقتصاد. وزارة المياه والرى. وزارة الكهرباء والطاقة. وزارة الغاز والبترول والثروات المعدنية.

تاسعاً : مجلس الإعلام

١. هيئة جريدة الوقائع المصرية.

٢. هيئة الإذاعة والتليفزيون.

٣. هيئة الثقافة.

٤. هيئة الكتاب.

٥. هيئة تحرير الصحف الخاصة.

ثانيا : المؤسسات العامة

أ. مؤسسة الأملاك العامة

١. هيئة نهر النيل.

٢. هيئة قناة السويس.

٣. هيئة الآثار.

٤. هيئة أراضى الدولة.

٥. هيئة عقارات الدولة.

٦. هيئة الغاز والبترول.

٧. هيئة الثروات المعدنية.

٨. هيئة الطرق والكبارى.

ب. مؤسسة الإيرادات العامة

١. هيئة الضرائب.

٢. هيئة الجمارك.

٣. هيئة قناة السويس.

٤. هيئة البترول و الغاز.

٥. هيئة الثروات المعدنية.

٦. هيئة الكهرباء و الطاقة.

٧. هيئة المياه و الصرف الصحى

٨. هيئة الخدمات العامة

٩. هيئة المبيعات العامة

١٠. هيئة المخازن العامة.

ت. مؤسسة المصروفات العامة

١. هيئة المرتبات والمعاشات.

٢. هيئة الإنشاءات والصيانة العامة.

٣. هيئة الإنفاقات العامة.

ث. مؤسسة الخدمات العامة

١. هيئة الطوارئ ء (١ ١ ١ : شرطة النجدة . الإسعاف . الحريق . الكوارث البيئية . الخ).

٢. هيئة النظافة

٣. هيئة البريد

٤. هيئة المرور

٥. هيئة الإتصالات السلكية واللاسلكية.

ج. المؤسسة المصرية العامة لمكافحة الكوارث الطبيعية.

الهيكل التنظيمى لبعض هيئات الدولة (أمثلة توضيحية)

١. الهيئة العامة للطرق والأنفاق والكبارى

أ. قطاع الطرق

ب. قطاع الكبارى

ج. قطاع الأنفاق.

٢. الهيئة العامة للمياه والصرف الصحى

أ. قطاع مياه الشرب

ب. قطاع مياه الري

ت. قطاع المياه الجوفية

ث. قطاع تحلية مياه البحر

ج. قطاع الصرف الصحى

ح. قطاع تنقية مياه الصرف.

٣. الهيئة العامة للكهرباء والطاقة

أ. قطاع الطاقة الشمسية

ب. قطاع الطاقة الهيدروليكية

ت. قطاع الطاقة النووية

ث. قطاع طاقة الرياح.

ملاحظات عامة

١. يتم إلغاء وزارة الداخلية بمقتضى تبعية هيئة الشرطة لمجلس القضاء وكونها المكون الرابع للسلطة القضائية (الذراع التنفيذي للسلطة القضائية).
٢. يتم إلغاء وزارة العدل بمقتضى إختصاص السلطة القضائية دون غيرها من السلطات بجميع ما يختص بمهام حفظ الأمن و تحقيق العدل.
٣. يتم إلغاء وزارة المالية بمقتضى إختصاص مؤسسة البنك المصرى وهيئاتها المختصة (هيئة الإيرادات العامة . هيئة المصروفات العامة . هيئة المخازن العامة) بجميع النواحي المالية العامة للوطن.
٤. يتم إلغاء وزارة التعليم العالى بحكم تبعية مرحلة التعليم التخصصى (الجامعى حالياً) ومرحلة التعليم العالى (ما بعد الجامعى حالياً) لوزارة التربية والتعليم وتفكيك الجامعات وتجميع الكليات المتناظرة والمتشابهة علميا فى مجالس نوعية متخصصة وقصر أهداف التعليم التخصصى بالكليات على التعليم والتدريب فقط.
٥. إنشاء وزارة أساسية بمسمى وزارة البحث العلمى والتكنولوجيا تختص دون غيرها من الجهات بجميع الأمور التنفيذية الخاصة بشئون البحث العلمى وتطبيقاته التكنولوجية فى جميع جهات الدولة طبقاً لما تقرره وتحده فى هذا الشأن لجنة البحث العلمى والتكنولوجيا بمجلس الشورى.

ملاحظة خاصة

يمكن معرفة المزيد من التفاصيل عن الإقتراحات السابقة بالرجوع إلى الرسالة السابق إرسالها إلى القوات المسلحة المصرية بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١١ والمعنونة بـ (مسودة مشروع دستور جديد لمصر).



Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
<https://sites.google.com/site/mszsalem/>

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية – كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة